الأمم المتحدة

A/55/754

الجمعية العامة

Distr.: General
31 January 2001
Arabic
Original: English

**الدورة الخامسة والخمسون**

البند ١٦٦ من جدول الأعمال

**انتخاب قضاة المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١**

# رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة

يشرفني أن أشير إلى رسالتكم المؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ التي توافقون فيها على اقتراحي تعيين السيد محمد الحبيب الفاسي الفهري قاضيا دائما في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر المرفق الأول). وقد تلقيت رسالة مماثلة من رئيس مجلس الأمن. وعليه، عيَّنت السيد الفاسي الفهري قاضيا دائما في المحكمة الدولية، اعتبارا من ١ آذار/مارس ٢٠٠١ للفترة المتبقية من فترة منصب القاضي بنونة، التي ستنتهي في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

(توقيع) كوفي أ. **عنان**

060201 060201 01-23507 (A)
*0123507*

## المرفق الأول

### رسالة مؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من رئيس الجمعية العامة

يشرفني أن أشير إلى رسالتكم المؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ فيما يتعلق بترشيح السيد محمد الحبيب الفاسي الفهري للفترة المتبقية من فترة منصب السيد محمد بنونة، عضو المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة لعام ١٩٩١، والذي ستصبح استقالته سارية اعتبارا من ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠١ (انظر المرفق الثاني).

ووفقا للفقرة ٢ من المادة ١٣ مكرر، من النظام الأساسي للمحكمة الدولية، قمت باستعراض مؤهلات السيد الفاسي الفهري، ويسرني إبلاغكم بموافقتي على التعيين المقترح.

(توقيع) هاري **هولكيري**

## المرفق الثاني

## رسالة مؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة

يشرفني أن أشير إلى الفقرة ٢ من المادة ١٣ مكرر، من النظام الأساسي للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، والتي تنص على ما يلي:

”في حالة نشوء شاغر في دوائر المحكمة بين القضاة المنتخبين أو المعينين وفقا لهذه المادة، يقوم الأمين العام، بعد التشاور مع رئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة، بتعيين شخص يكون مستوفيا للمؤهلات المحددة في المادة ١٣ من النظام الأساسي، للفترة المتبقية من مدة الوظيفة الشاغرة“.

وفي هذا الصدد، أود إبلاغكم أن القاضي محمد بنونة، وهو مواطن مغربي، استقال من منصبه قاضيا في المحكمة الدولية، اعتبارا من ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠١.

وقد قدمت حكومة المغرب ترشيح السيد محمد الحبيب الفاسي الفهري، وهو مواطن مغربي، ليحل محل القاضي بنونة. تجدون طيه سيرته الذاتية (انظر التذييل).

وأنا أرى أن السيد الفاسي الفهري يستوفي المؤهلات المحددة في المادة ١٣ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية. وأرى أيضا أن تعيين السيد الفاسي الفهري سيكون أمرا موفَّقا إذ يكفل التمثيل الكافي في المحكمة للأنظمة القانونية الرئيسية في العالم، كما هو متوخى في المادة ١٣ مكرر (١) (ج) من النظام الأساسي.

أود، لذلك، المضي في التشاور معكم بشأن تعيين السيد الفاسي الفهري، وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٣ مكرر من النظام الأساسي. وإني أتطلع إلى تلقي رأيكم بشأن هذه المسألة.

(توقيع) كوفي أ. **عنان**

# تذييل

## السيرة الذاتية

## للسيد محمد الحبيب الفاسي الفهري

[الأصل: بالفرنسية]

وُلد السيد محمد الحبيب الفاسي الفهري، وهو قاض من الدرجة الممتازة، بمدينة الصويرة يوم ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٣٢.

وبعد أن عيِّن في كانون الثاني/يناير ١٩٥٧ قاضيا بالمحكمة الإقليمية للدار البيضاء ثم نائبا لرئيس هذه المحكمة في آب/أغسطس ١٩٦٠، عيِّن وكيلا للملك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٦٤، أصبح مديرا لديوان وزارة العدل، ثم كاتبا عاما لهذه الوزارة.

وتولى منصب المحامي العام بالمجلس الأعلى للقضاء في نهاية عام ١٩٧١ وظل يشغله حتى ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦، حينها أُسند إليه منصب الكاتب العام لوزارة العدل حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٨٢.

وفي كانون الأول/ديسمبر من تلك السنة، عُيِّن سفيرا فوق العادة ومفوضا لصاحب الجلالة ملك المغرب لدى جمهورية اليونان. وعند انتهاء مهمته الدبلوماسية، عاد في نيسان/أبريل ١٩٨٦ ليعمل في المجلس الأعلى للقضاء رئيسا للغرفة.

وفي ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠، عُيِّن السيد الفاسي الفهري سفيرا فوق العادة ومفوضا لجلالة الملك لدى جمهورية النمسا، وممثلا دائما للمملكة المغربية لدى مكتب الأمم المتحدة في فيينا، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والوكالة الدولية للطاقة الذرية التي شغل بها منصب المحافظ. كما كُلف بمتابعة أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي تموز/يوليه ١٩٩٥، ترأس فريق الشخصيات البارزة المكلفة من قبل مؤتمر القمة السابع لرؤساء الدول بتقييم منظمة المؤتمر الإسلامي وإعادة هيكلتها وتحديد أهداف جديدة لها.

وعندما كان عضوا مؤسسا لودادية قضاة المغرب، أُسند إليه في الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٨٥ منصب مدير المجلة التي تصدر عن هذه الجمعية المهنية.

وقد ألَّف منشورات عديدة من بينها كتابه المعنون ''مسار العدالة المغربية'' (Itinéraire de la justice marocaine).

ومُنح وسام الاستحقاق المدني من الدرجة الاستثنائية، ثم مُنح وسام العرش من درجة فارس ثم من درجة ضابط.

وقد حصل على الوشاح الرفيع لوسام الفينيق الهليني (اليونان) والوشاح الرفيع لوسام الاستحقاق لجمهورية النمسا.